

## التحليل الإخباري

## التطبيع السعودي الإسرائيلي.. فوائد محدودة للرياض

## لبنان نقولا

استأذ العلاقات الدولية

في إثر عودة مستشار الأمن القومي الأميركي جايك سوليفان من السعودية، أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن أن اتفاق التطبيع بين السعودية و"إسرائيل" قد يكون في الطريق، وعلق المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني على ما قاله بالقول: "إن تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل من شأنه أن يلحق ضرراً بالسلام والاستقرار في المنطقة". لا شك في أن التطبيع بين السعودية و"إسرائيل" سيكون له "فوائد محدودة" للسعودية، كما قال وزير الخارجية السعودية فيصل بن فرحان في وقت سابق، فيما ستكون له فوائد كبرى لكل من "إسرائيل" وإدارة بايدن تحديداً، وذلك على الشكل التالي:

## بالنسبة إلى "إسرائيل"

أ- تهدف اتفاقيات التطبيع إلى فرملة التقارب السعودي الإيراني، وذلك بعدما اعتبرت "إسرائيل" نفسها أكبر متضرر منه.

ب- بعد نجاحه في الانتخابات الأخيرة، وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بأنه سيسيئ لتحقيق هدفين في سياسته الخارجية، هما منع إيران من حيازة سلاح نووي وتحقيق تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والسعودية.

ت- بعد الإحراج الدولي والضغط الأميركي التي تعرض لها نتانياهو بسبب توسيع المستوطنات التي بصر عليها حلفاءه من اليمين المتطرف في حكومته والاعتداءات المتكررة على الفلسطينيين، يمكن له أن يضغط على حلفائه لتأجيل مشاريع الضم والاستيطان الواسعة التي وعدوا بها، محاججاً بأن التطبيع مع السعودية "يستحق هذا الثمن".

ث- مباشرة بعد إعلان بايدن عن قرب التوصل إلى اتفاق التطبيع بين السعودية و"إسرائيل"، سارع نتانياهو إلى الإعلان عن مشروع سكة حديد تهدف إلى ربط "إسرائيل" بالسعودية وشبه الجزيرة العربية.

## بالنسبة إلى إدارة بايدن

- تحتاج إدارة بايدن إلى إنجازات يمكن استثمارها في الانتخابات الرئاسية المقبلة، علماً أن عام ٢٠٢٤ سيشهد انتخابات رئاسية وانتخابات الكونغرس، إذ سيتم انتخاب كل أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥، إضافة إلى ٣٤ مقعداً في مجلس الشيوخ من مجموع ١٠٠ مقعد.

ومن المعلوم أن أي إنجاز تحققه الإدارة لـ"إسرائيل" يمكن استثماره من قبل الحزب الديمقراطي في انتخابات الكونغرس ومجلس الشيوخ، إضافة إلى انتخابات إعادة التجديد لبايدن. -تحاول إدارة بايدن تقليص قدرة الصين على التغلغل في المنطقة. وقد زاد القلق الأميركي من تأثير الصين ونفوذها في الشرق الأوسط بعد قيامها برعاية التفاهم السعودي الإيراني في آذار/مارس من العام الجاري. لذلك، فإن التطبيع السعودي الإسرائيلي سيسمح بتوسع مبادرة U2٠٢١، التي تُعرف باسم مبادرة "الشراكة من أجل المستقبل".

## بالنسبة إلى السعودية

تبدو الاستفادة السعودية من اتفاق التطبيع "محدودة" مقارنة بالاستفادة الإسرائيلية، إذ إن التهديد الأمني الذي كانت المملكة تستشعره تراجع بعد سياسة الانفتاح التي اتبعتها في المنطقة وبعد التفاهم الإيراني السعودي الأخير. وبناء عليه، سيكون المردود الأمني لصفقات الأسلحة والاتفاقيات الأمنية ضعيفاً حالياً مقارنة بالفترات السابقة الممتدة منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

إلى إخضاعه لتقديم صفقة بينه وبينهم من أجل زيادة وتيرة الاستيطان، وهذا ما تحدث عنه وزير المالية الإسرائيلية ورئيس حزب الصهيونية الدينية يتسليل سيموتريتش بصراحة في اجتماع الكابينة الأخير، عندما قال "إن المشروع المركزي هو الاستيطان في الضفة".

ثانياً، التيار اليميني العلماني الذي يدمج بين الفاشية وتقديسه القوة العسكرية، والذي يعتقد أن القوة تستطيع حل كل الإشكاليات. وما لم يحل بالقوة، فيحل بمزيد من القوة، وتجده يدعو دوماً إلى تنفيذ المزيد من العمليات العسكرية لمواجهة تنامي ظاهرة المقاومة. لكن المعضلة لدى هذا التيار العسكري أن يتجاهل أنه استخدم كل أدوات وأساليب القوة الغاشمة على مدار العامين الماضيين، من اغتالات وحروب على غزة واعتقالات وعمليات واسعة النطاق في الضفة الغربية، مثل عملية "البيت والحديقة" في مخيم جنين، ولكن كل ذلك لم يوقف زخم الفعل النضالي الفلسطيني المتزايد عددياً، والمتسع جغرافياً، وحتى تصريحات معضلة تنتباهو عن ملاحقة منفذي العمليات ومرسلهم ومموليهم لم تأت بجديد، فهذا جزء من عمل الأمن الإسرائيلي اليومي. ولكن إذا كان هذه المرة يفكر في تنفيذ عمليات اغتيال للقائدات الفلسطينية في الخارج، وإن استطاع بتناهبه التغلب على معضلة الجغرافيا وحساسيتها في تنفيذ عملية الاغتيال، فهل يغير ذلك شيئاً من الوضع الأمني في الضفة الغربية؟ وبالتالي، الإجابة هي لا، وهي لن تمنح نتانياهو ولا حكومته إلا القليل من الشعبية الجماهيرية، وسرعان ما تعود "إسرائيل" إلى الدوران في حلقة مفرغة مع أول عملية فدائية جديدة. وفي ظل فشل "إسرائيل" بامتلاك استراتيجية متكاملة وشاملة لإدارة التحديات الأمنية، وأخطرها في الملف الفلسطيني، وفي ظل الصراعات الداخلية الإسرائيلية - الأوروبية، والتنامي الفعل المقاوم الفلسطيني، تسير "إسرائيل" تجاه الحتمية التاريخية القائلة إن الاحتلال إلى زوال، لأن الباطل يتأكل من جوفه.

## لا خروج لـ

## «إسرائيل»، من

## أزمته الاستراتيجية

## المعقدة؛ وبالنسبة

## إلى الجمهور

## الإسرائيلي، ما زالت

## عمليات الانزياح

## تجاه اليمين القومي

## والديني الفاشي

## هي الأقوى سياسياً

## ومجتمعياً

لن يمرّ من دون محاسبة. وعليه، يمكن التقدير أن الموقف الأميركي من الأحداث في النيجر سيشكل معبراً لبناء موقف فرنسيّ مستجد من الولايات المتحدة الأميركية، حيث سيرتّب تأثيراً حتمياً على علاقة البلدين، خصوصاً فيما يتعلق بالأزمة في أوكرانيا، وما يمكن أن تتركة من تبعات على الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المسار الأميركي الشائك في شرق آسيا.

فالالتزام الفرنسي بالتوجهات الأميركية في أوكرانيا، والتسليم بالمحافظة على الدور الاستراتيجي لحلف الناتو في أوروبا، من دون أن ننسى الالتزام الأوروبي والفرنسي التام بالعقوبات الأحادية الأميركية على أكثر من دولة، كروسيا وتركيا والصين وسوريا وإيران وغيرها، لن يبقى مقبولاً بعد أزمة النيجر. فمن المتوقع أن تعيد فرنسا قراءة المشهد الدولي وفق رؤية شارل ديغول، التي تمحورت حول أهمية تفضيل المصالح القومية الفرنسية على المصالح الأميركية. وإذا كان ديغول قد انسحب من حلف الناتو حتى لا ينجر إلى حرب باردة لم يكن يريدتها مع الاتحاد السوفياتي، فإن رؤيته تلك ما زالت صالحة في ظل تمسك الإدارات الأميركية المتعاقبة باستراتيجية الإنسحاب التي تفترض ضرورة الإنسحاب والتحكم بالتوجهات الاستراتيجية لأوروبا ومن ضمنها فرنسا. وعليه يمكن التقدير أن أزمة النيجر وتباعد الرؤى بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا ستؤسس لمرحلة من التباعد الاستراتيجي بين الطرفين، حيث تظهر البراغمة الأميركية الهادفة لتحقيق المصالح الأميركية كطيار صلب يحكم عملية اتخاذ القرار الأميركي المتعلق بالسياسات الخارجية الأميركية.



## مقاومة متصاعدة فلسطينياً ولا إستراتيجية إسرائيلية

## حسن لافي

كاتب ومحلل سياسي

بوابة القضية الفلسطينية، ولكن من خلال بوابات أخرى لها علاقة بالتحالفات السياسية والاقتصادية في الإقليم، ومجدداً سعى الإسرائيلي لفرض مسار الاقتصاد مقابل الأمن، بعيداً من أن أي حقوق وطنية كسحب وقضية فلسطينية. تزايد وتيرة المقاومة الفلسطينية ودخول الضفة الغربية على خط المواجهة كجبهة قتال حقيقية ضد الاحتلال جعل الإسرائيلي يقتنع مجدداً بأن الأمن والقوة العسكرية لن يمنحاه الأمن الشخصي، فعاد البعض الإسرائيلي يتحدث عن أهمية إيجاد حل استراتيجي مع الفلسطينيين على غرار اتفاق أوسلو للنسوية. على سبيل المثال لا الحصر، قال الباحث في معهد الأمن القومي الإسرائيلي والمختص بالشأن الفلسطيني ميخائيل ميلتشين في تعليقه على عملية الخليل الفدائية على شاشة القناة ١٢ الإسرائيلية: "ما دامت إسرائيل تستخدم استراتيجية

"وضع البلاستر"، من دون أن تكون هناك استراتيجية شاملة وحقيقية، فلن يكون هناك إلا سبيلان أمامها؛ إما أن تتدحرج الأمور إلى ما يسمى حل الدولة الواحدة، وإما أن تضع عازلاً بيننا وبين الفلسطينيين". هذه الأصوات الإسرائيلية الجديدة لا تنطلق من قناعات أخلاقية أو إنسانية، بل تنطلق من حرص عميق على ما يسمى "الحفاظ على إسرائيل دولة يهودية بعيداً عن فكرة الدولة الواحدة"، التي تلعب الديموغرافيا بها لمصلحة الفلسطيني، وبالتالي تفقد "إسرائيل" يهوديتها، وبعيداً أيضاً عن دولة الأبارتهيد والفصل العنصري التي تسقط قناعات الديمقراطية عن "إسرائيل"، وبالتالي تفقد شرعيتها أمام المجتمع الدولي، لكن هذه الأصوات لا يسمع صداها داخل "إسرائيل" بالشكل الذي يمكن أن يقال عنه إنه مؤثر، سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي.

وبالتالي، لا تخرج "إسرائيل" من أزمته

الاستراتيجية المعقدة؛ فبالنسبة إلى الجمهور الإسرائيلي، ما زالت عمليات الانزياح تجاه اليمين القومي والديني الفاشي هي الأقوى سياسياً ومجتمعياً، وتتمحور قواه في تيارين رئيسيين: أولاً، التيار الاستيطاني الديني، وهو الأقل عدداً، ولكنه الأخطر أيديولوجياً، وهو يعتبر أن الاستيطان في الضفة الغربية والسعي لضمه هو مشروع المركزي، وكل ما يطمح له هو أن يستثمر تلك الحالة الأمنية المضطربة لإسرائيلياً في تكريس مشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، إذ نشر المراسل العسكري للقناة ١٢ الإسرائيلية نير دفوري أن وزير الحرب يوافق غالتت تحدث إلى رؤساء مجالس المستوطنات في الضفة الغربية، وأكد مسؤوليته الملزمة لتقديم كل الدعم لتعزيز الاستيطان في الضفة. لذلك، بات واضحاً أن مهاجمة قادة المستوطنين لـ"الجيش" الإسرائيلي في ضوء العمليات الفدائية الفلسطينية تهدف

## وسام اسماعيل

كاتب ومحلل سياسي

لن يكون التباين بين الموقفين الفرنسي والأميركي حول كيفية التعاطي مع عزل المجلس العسكري في النيجر للرئيس محمد بازوم عرضياً، حيث أن التمسك الأميركي بضرورة الحوار مع المجلس لم يوافق الموقف الفرنسي الداعي إلى إلغاء آثار خطوة المجلس، وإعادة بازوم إلى السلطة حتى لو استعدى ذلك حلاً عسكرياً.

وإذا كان من الممكن التقدير أن الموقف الفرنسي يؤكد إصراراً على عدم التسليم بالواقع الجديد، حيث تمّ الدفع بإيكواس، ممثلاً بالدرجة الأولى بنيجيريا والسنيغال وساحل العاج، لتبني الموقف الفرنسي، وتعلن نيته شنّ عملية عسكرية لضمان عودة الديمقراطية بحسب ادّعاؤها، فإن إعلان الولايات المتحدة الأميركية أن الفرصة ما زالت سانحة لتحقيق حل دبلوماسي للأزمة، مع الإشارة إلى قناعتها بأن مجموعة إيكواس تشاركها هذه الرؤية، لا يمكن أن يصنّف إلا في إطار الموقف الهادف إلى لجم الاندفاع الفرنسية، إذ أن الولايات المتحدة الأميركية لن تتقبل إمكانية التحاقها بالسياسات الفرنسية، بما يؤدي إلى خسارة مكتسباتها في تلك المنطقة الحيوية بسبب اندفاع فرنسية تعتبرها متهوره أو غير مناسبة لمصالحها.

وإذا كان من الضروري الالتفات إلى نتائج التدخل العسكري المحتمل لإيكواس من حيث آثاره على دول المنطقة وشعبها، فإن ذلك لا يقلل من تأثير انعكاس التباعد في وجهات



## النيجر بين الولايات المتحدة وفرنسا.. براغماتية وتباعد استراتيجي حتمي

النظر بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، حول كيفية التعاطي مع هذه القضية وتأثيرها على مشاريعها الاستراتيجية العالمية، ذات التوجه الذي يمكن اختصاره بالعمل على عدم تعريض النظام العالمي وتوازاته الصامدة منذ انهيار الأحادية القطبية حتى ما قبل الحرب الأوكرانية، مع الإشارة إلى اختلافهما حول تحديد الأولويات والمنهجيات وإمكانية تحقق توقعاتهما.

فالإدارة السياسية الفرنسية تفترض أنه من خلال خسارتها لمعاقبتها في منطقة الصحراء الأفريقية، ستفقد كل المقومات التي ضمنت لها تاريخياً موقعاً بين القوى الكبرى، خصوصاً وأنها فقدت تأثيرها في كثير من مناطق نفوذها التقليدية، ابتداءً من شرق آسيا مروراً بالشرق الأوسط وصولاً للقارة الأوروبية، التي برهنت الأحداث الأخيرة في أوكرانيا عدم صلابتها تحالفها. واقعي لتعارض الموقفين الفرنسي والأميركي من الحدث النيجري، فإن ذلك التحليل لن يساعد في تقدير عدم تأثير العلاقات الاستراتيجية بين البلدين بهذا التعارض. فالإدارة الفرنسية كانت تفترض أكثر من مجرد تفهم أميركي لموقفها، وذلك في إطار رد الجميل الفرنسي الذي تمثّل بالالتزام الكامل بالتوجهات الأميركية في أوكرانيا، مع الإشارة لما لهذه التوجهات من آثار سلبية على موقع أوروبا العالمي وصلابة الاتحاد الأوروبي وقراره الأمني. من ناحية أخرى، يمكن الإشارة إلى قراءة تفترض مصلحة أميركية في